تحرير المشتقات

من مزاعم الشذوذ

الأستاذ محمد بهجة الأثري

— ١ —

هذه اللغات البشرية جمعاء، لا ريب عندي في أنها، في أصلها، إلهام وتوقيف، وليست مواضعة واصطلاحاً .. وقعت لأجناس البشر بالحكمة، وغُرست في جبلّتهم غرساً، ونمت معهم في عهود التاريخ المتعاقبة؛ ثم استحدثوا إبان استبحارهم في التمدن والعمران، المواضعةَ والاصطلاح، وخرجوا الى التصنيع والتفريع. ومضت كل أمة، على تراخي الزمن وانبساطه، في الاتساع بلغتها على وفق طبيعتها وما تدعو حاجتها اليه من شيء، فاشتقت لفظاً من لفظ، وفرّعت الفروع من الأصول، من غير أن تخرج عليها أو تبتعد عن جذورها، جارية في ذلك على إلهام الفطرة، ووحي الشعور العنصريّ المستكنّ في غرائز الشعوب والأمم. ومن شأن ذلك استبقاء الأصول، والوقوف عندها، ومراعاتها مراعاة دقيقة، والتجافي عن الدخيل ما استطاعت الى ذلك سبيلاً في كل ما يراد الاتساع فيه من شيء.

وعلى حجم مادة اللغة، وطبيعتها في التصرف والمرونة، يكون حجم قواعدها وضوابطها التي تستنبط منها بالاستقراء والملاحظة والتحديد، كما يشهد لهذا (نحو) هذه اللغات في اتساعه وتبحره في لغة، وضيقه وتحجره في لغة أخرى.

ومما لا ريب فيه أن اللغة العربية ـ في حدود ما أعلمه ـ هي أوسع

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

اللغات التي تتكلم بها أجناس البشر على الإطلاق . . غزرت مادتها غزارةً تفوق الوصف ، وتنوَّعت أوزانها في الأسماء والأفعال ، وتعددت فيها صور الاشتقاق وصيغه ، فلا جَرَم أن يكون (نحوها) أوسع (نحو) عرفته اللغات .

ولقد بلغ صنع النحو العربي مداه في أقصر مدة تتاح لمثله ولمثل اللغة العظيمة التي استنبط منها ، وصيغ صياغته الدقيقة على غير مثال سابق، بفضل العباقرة العمالقة من علماء العربية الأوائل الذين نبغوا إبان الانبعاث العربي الإسلامي الى جانب مَن نبغ من أعاظم قادة الفتح وساسته ، فتجاروْا جميعاً في إقامة صرح الدولة العالمية الجديدة .. هؤلاء نشروا الدعوة الى الله ، وأسسوا الملك العظيم ؛ وأولئك أقبلوا على لغة الدعوة والدولة يدونونها ، ويضعون معجمها ، ويستنبطون نحوها ، ويبتكرون علومها وآدابها وفنونها ، فلم تكد تنتصف المائة الثانية حتى بلغوا الذروة في كل ما أثَّلوه من ذلك.. ومنه هذا (النحو) ، الذي استنبطته قرائحهم بالاستقراء والملاحظة ، وظهر في صورته الفخمة الرائعة في (كتاب) أبي بشر سيبويه مولى الحارث بن كعب ، وقد انصب فيه جهد علماء العربية في مدة قرن ، منذ رسمت أوليته التي حصرت أجناس الكلم الثلاث ـ الاسم والفعل والحرف ـ الى أن انتهى به مؤسسه الحقيقي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الى الذروة ، ومنه في الأغلب استمد تلميذه سيبويه مادة كتابه العظيم ، الذي شهد أهل العلم أنه أكمل كتاب في بابه ، وقد يكون كما قال أبو العباس المبرد الكتاب الذي لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله . وإنه لكذلك حقاً .. تجلت فيه عبقرية هذه اللغة العربية تجلي عبقرية أهلها ومستنبطي قواعدها وضوابطها في الاستقراء والملاحظة والتأصيل والتفريع .

على أن هذا النحو العربي ، على ما بلغه من القوة والروعة في هذا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الكتاب العظيم ، لم يستغن إطلاقاً عن المتابعة والتعقّب . . لاتساع اللغة العربية ، وغزارة مادتها ، فظل العقل العربي يعتمل في تحديد مقاصده ، وتبيين حدوده ، حتى جاء زمان تقاصر فيه جهد الخلف عن جهد السلف في كل شأن من شؤون الحياة ، وغلب التقليد على الاجتهاد والإبداع ، فوقف (النحو) ، في جملة ما وقف من الأشياء ، عندما انتهى اليه ، إن لم نقل : تراجع عن عهده ، واقتصر الجهد فيه على ترديد عبارات الأوائل وشرحها ، وعلى محاكات لفظية لا طائل تحتها في الغالب ولا جديد . وقد توهم ناس ، هالهم ما تكدس من كتبه ، أن هذا النحو قد نضج فاحترق ، فلا سبيل لأحد إلى أن يجتهد فيه ، أو يحرّر شيئاً منه ، أو يأتي فيه بنظر جديد .

ومن الواضح أن هذه النظرة إلى النحو العربي إن دلت على الاستغراق في إكبار جهد النحاة السالفين ، فانما تدل أيضاً على جمود الفكر ، وعلى الجهل بالنحو وبطبائع الأشياء ، فما عرف من سنن الله في الأشياء أن يبلغ شيء ما حداً من الكمال يقف الجهد عنده . وواقع النحو العربي ـ على جلالة ما انتهى الينا من كتبه ـ لا يمتنع على التعقب والملاحظة والتجديد ، فما تزال قوانين من قوانينه مفتقرة إلى استقراء جديد ، وأنظار جديدة مستقلة لتحريرها ، ووضعها في النصاب الصحيح .

ومردّ ذلك .. لا إلى عيب في فقه صانعيه ، ولكن إلى أمر هو فوق قدرة الإنسان .. ذلك هو تعذر الإحاطة التامة الشاملة بجميع لغات القبائل ولهجاتها ، على عظم ما تلقفوه منها من الأفواه ، فدونوه ، وبنوا عليه هذا النحو . يشهد لما أقول ما أثر عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي من قوله : « لا يحيط باللغة إلا نبي » أو كما قال ، وما حدّث به يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء من أن « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن ضياع هذه الكثرة الكاثرة من اللغة ، كان منشأ الاضطراب في أقوال النحاة ، ثم اصطراعهم وتعدد مذاهبهم ، وكان من ذلك أن عزلوا طوائف من الألفاظ عن القواعد العامة ، وعدّوها كغرائب الإبل لاتنضوي إلى سرب ، ودونوها على أنها شواذ على غير قياس ، مفارقات لما عليه غيرها في الحكم ، وتناقلها خالف عن سالف ، وقلما حاولوا بحثها وضمها إلى جماعتها . وما بحثوه منها اضطربوا فيه اضطراباً شديداً ، وذهبوا فيه طرائق قِددا ، ولم يلتقوا عند رأي بعينه ينفي عنها صفة الشذوذ ، ويضفي عليها صفة القواعد الجامعة المانعة .

ولا ريب في أن بحث هذه « الظاهرة » ، ظاهرة الشذوذ المنتشرة في كتب النحاة ودواوين اللغويين ، مطلب صعب وعسير جداً ، يدعو تذليله إلى جهد شاق وصبر عظيم ، ولا بد من احتمال ذلك فيما يجب أن يستأنف من درس النحو العربي وبحثه مجدداً ، ليلمّ ما تشعث من أقوال النحاة فيه وتصحيحها وتبيين حدوده على نحو أدق وأعمق مما هي عليه .

وأهم ما استرعى نظري في كتب النحاة واللغويين من دعاوى الشذوذ ، هذه المزاعم التي تلصق بالمشتقات .

— ٢ —

إذا جاز الشذوذ والاستثناء في بعض الحالات ، وقُبِلَ عند انبهام معالم السبل الى معرفة الأسباب ، فليس طبيعياً ولا معقولاً أن يكون شيء منه في هذه المشتقات ، إلا أن تكون هنالك علة مستكنّة خافية ، وهي ما يجب أن تبحث وتزاح . ذلك أن الاشتقاق قياس مطرد في النظام اللغوي ، لايُتصوَّر تخلف فرد من أفراده عنه ، ولا بد له أن يتسق ويجري في مجراه الى غايته ، لا ينقطع عن نظائره ، ولا يتحول عن النظام .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يشهد لهذا قانونه النفسي عند العرب ، كما تشهد له ضوابطه الوضعية المستنبطة من هذا القانون ، وهو شيء كان متوارثاً عندهم سليقة ونَجْراً ، لا يُخطّون به ، ويتناكرون ما يخل به كما يتناكرون زيغ الإعراب .

حدّث عبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ ، قال : « سمعت أبا عمر الجَرْمي يقول : ارتبت بفصاحة أعرابي ، فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً ، ولقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من (مُسْحَبٍ) مُسلَحِبٍّ صاد لحم النُّسور والعِقبانِ

فأفكر فيه ، ثم قال : « ردّ علي ذكر (المسحوب) » . حتى قالها مرات ، فعلمت أن فصاحته بافية ».

ويعني هذا أن الاشتقاق قانون نفسي مستقر ، لا يتغير . كان العرب يحسونه بالطبع وقوة النفس ولطف الحس ، ويجرون كل نوع منه على قانونه نَسَقاً واحداً مطرداً متتابعاً ، لا ينحرفون عنه ، ولا يغيّرونه .

فهذا الأعرابي ، حين سمع (المسحب) في البيت الذي صنعه أبو عمر الجرمي ليمتحن فصاحته قبل أن يأخذ اللغة منه ، قد نبهه حسه الى امتناع اشتقاق (مسحب) اسم مفعول من : « سحب » الثلاثي المتعدي بدلاً من (مسحوب) الذي هو قياسه في نفسه ، فأباه طبعه ، واستعصم بالقانون الذي فطر عليه .

وهذا هو القانون الذي يحكم لغة العرب ، ولا سيما مشتقاتها ، فلا مناص من ملاحظته ، والاحتكام اليه ، فيما نتدارسه من قضاياها . فما نشز عليه ، وجاء على خلافه ، لزم التوقف فيه اذا كان وارداً عن الفصحاء وكان رواته ثقات أثباتاً ، ووجب بحثه ورده الى قانونه .

وأقصر الكلام الآن على الألفاظ التي زعموا شذوذها في بابي اسم الفاعل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

واسم المفعول ، وأبدأ بتقرير ما قرره النحاة من القاعدة ، لأرد إليها هذه الألفاظ وتكون صورتها واضحة في الأذهان .

قالوا : إن العرب بَنَوْا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) ؛ ومن الفعل المزيد فيه على الثلاثي ، ومن الرباعي مجرداً ومزيداً فيه ، على وزن مضارعه المعلوم ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره . وبنوا اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن (مفعول) ومن غيره على لفظ مضارعه المجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة. وهناك ألفاظ اشترك فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، كمحتاج ومختار ومعتدّ ومحتل ؛ وتعيّن القرينة مدلولها ، وإنما يبنى من الفعل المتعدي بنفسه كمعلوم ومجهول ، أو بغيره كموثوق به ومشفَق عليه .

وساقوا في البابين ألفاظاً غير قليلة ، قالوا إن العرب أجرَوْها على غير القياس ، أي أنهم جانبوا السليقة اللغوية ، وشذوا عنها ، فجاء في كلامهم (مُفعِل) من (فَعَل) ، و(مُفعَل) من (فعله) ، و(مفعول)من (فَعَلَ) اللازم ، و (فاعل) من (أفعل) ، و (مُفْعَل) اسم فاعل من (أفعل) اللازم ، و (مُفْعَل) اسم فاعل لـ (أفعلَه) ، و (مفعول) من (أفعلته) و (فاعل) من (أفعلته) !

واني ذاكر ما أصبته في مصنفات اللغة والنحو من هذه الألفاظ التي زعموا شذوذها ؛ ورادّها الى القياس ، بما تهدَّيْت اليه من النظر والملاحظة .

- ٣ -

١ – زعم بعض المصنفين أن العرب قد شذت ، في باب (فعل) فهو (فاعل) ، في لفظين اثنين ، فخرجت بوزنيهما من (فاعل) الى (مُفْعِل) .

هذان اللفظان ، فيما حكى عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١٠٩٣ هـ ، في (خزانة الأدب) ، هما : « عمَّ فهو مُعِمٌّ » ، و « لمَّ فهو مُلِمٌّ ». قال : « عمَّ الرجل بمعروفه ، ولمَّ متاع بيته ، فهو مُعِمٌّ ومُلِمٌّ ، ولم يقولوا في هذا المعنى : عامٌّ ولامٌّ . ولا نظير لهما » .

وهذا القول ، أقدم من حكاه فيما أعلم كُرَاع النَّمْل عليّ بن الحسن الهُنَائيّ المتوفى بعد سنة ٣٠٩ هـ ، وقد رُوي كلامه في (لسان العرب) وغيره ، ونصّه :

« قال كُراع : ورجل مُعِمٌّ يَعُمّ الناس بمعروفة أي يجمعهم ، وكذلك مُلِمٌّ يَلُمُّهم أي يجمعهم ، ولا يكاد يوجد (فَعَلَ) فهو مُفْعِلٌ غيرهما » .

وما أرى كراعاً إلا قد أخطأ القراءة ، وصحَّفَ فضمَّ أوّل اللفظين وكسر ثانيهما ، وزعم مازعم ؛ ثم نقل المصنّفون في اللغة كلامه ، ولم يحقّقوه ، إذ كان همّهم الجمع لا التمحيص والتحقيق . والصّواب في هذين اللفظين : مِعَمٌّ ، ومِلَمٌّ بكسر أولهما وفتح ثانيهما كما حكى ذلك الأزهري ، وقوله في (لسان العرب) و (القاموس المحيط) و (تاج العروس) ، وغيرها .

جاء في (لسان العرب) « ع م م » : « والعرب تقول : رجل مُعَمٌّ مُخْوَلٌ ، إذا كان كريم الأعمام والأخوال كثيرَهم . . قال الليث : ويقال فيه مِعَمٌّ مِخْوَلٌ ، قال الأزهري : ولم أسمعه لغير الليث ، ولكن يقال : مِعَمٌّ مِلَمٌّ ، إذا كان يَعُمُّ الناس ببِرِّه وفضله ، ويَلُمُّهم أي يصلح أمرهم ويجمعهم » .

وجاء في « ل م م » منه : ورجل مِلَمٌّ : يَتُمّ القوم ، أي : يجمعهم . وتقول : هو الذي يَلُمّ أهل بيته وعشيرتَه ويجمعهم ، قال رُؤْبَة : « فابسُط علينا كَنَفَيْ مِلَمِّ » - أي : مجمّع لشملنا ، أي : يَلُمّ أمرنا . ورجلٌ مِلَمٌّ مِعَمٌّ ، إذا كان يصلح أمور الناس ، ويعم الناس بمعروفه » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أقول و (مِفْعَل) ، هو أحد أوزان اسم المبالغة التي يعدل بها عن اسم الفاعل وتدل على معناه . ومنه : مِكَرٌّ ، ومِفَرٌّ ـ في الرجل والفرس، ومِسْعَرُ حرب وهو من كان كثير التأريث للحرب ، ومِعَمّ ومِلمّ هما من هذا الجنس ، وكل ذلك معدول به عن اسم الفاعل : كارّ ، وفارّ ، وساعر ، وعامّ ، ولامٌّ ـ لإرادة المبالغة .

ومن العجب أن يقال ـ بعد ذلك ـ إن العرب لم يقولوا : « عامٌّ » و « لامٌّ » ! كيف ، وقد جاء في الحديث : « بادروا بالأعمال سِتّاً ، كذا وكذا ، وخُوَيّصة أحدكم ، وأمر العامّة » ، وأراد بالعامّة القيامةَ ، لأنها تعم الناس بالموت ، وفي حديث آخر : « سألت ربي أن لا يهلك أمتي بسَنَة، بعامّة » أي بقحط عام يعم جميعهم ، كما فسرهما ابن الأثير في (النهاية) » (ع م م) .

٢ ـ وقالوا : شذ في باب (فَعِلهُ فهو مفعول) لفظ واحد ، خرجوا به إلى (مُفْعَل) ، وهو : « سرَّهُ فهو مُسَرٌّ » ، أي : مسرور . وقد ورد هذا اللفظ في مثل قديم ، وهو أحد أربع روايات فيه ـ ذُكرت في (فرائد اللآل في مجمع الأمثال) ، واشتهرت منها روايتان : إحداهما : « كل مُجْرٍ في الخَلاء يُسَرّ » ، وهذه لا شاهد فيها ، والأخرى : « كل مُجرٍ في الخلاء مُسَرٌّ » ، وهي محل الشاهد ، وعلى هذه الرواية اقتصر الجاحظ في (البيان والتبيين) وصوّب « مُسَرّاً » ، غير أنه لم يبين وجه الصواب فيه ، قال : « وفي المثل المضروب : كل مُجْرٍ في الخلاء مُسَرٌّ ، ولم يقولوا : مسرور ، وكلٌّ صواب » . وكذلك اقتصر أصحاب اللغة على رواية « مُسَرّ » في هذا المثل ، وقال ابن سِيدَهْ كما في (لسان العرب) و (تاج العروس) : « هكذا جاء أفْثارِ بنِ لقيط » ، وخرَّج « مُسَرّاً » بأنه جاء على توهم « أسرَّه » ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

واستظهر بقول آخر في عكسه ، وهو هذا الرَّجز الغامض والمجهول قائله :

وبلدٍ يُغْضِي على النعوتِ يُغضِي كإغضاء الرَّوى المنبوتِ

وقال : «أراد : « المُنبَتّ » ، فتوهم « نَبَتَهُ »، كما أراد الآخر «المسرور» فتوهم « أسرَّه » . »

وهذا التخريج غير سديد ، فإن بناء لفظ على آخر متوهَّم ، غير معقول ولا متصور ، فلا محيصَ إذنْ من التماس الحق في المسألة من وجه آخر مقبول . والذي أراه ، وهو الحق إن شاء الله ، أن « مُسَرّاً » فرع ، ولا يحصل فرع إلا من أصل ، وكذلك « المنبوت » ، والأول يستلزم وجود : أسرّهُ ، بمعنى سرَّه ؛ والثاني يستلزم وجود : نَبَتَهُ بمعنى أنبته ، في كلام العرب لامحالة ، حقيقةً لا توهُّماً ، لكن أصحاب المعاجم الواصلة إلينا أهملوهما ، وأثبتوا فرعيهما ، ولذلك نظائر كثيرة فيها ، ولنا أن نستدل بالفروع على الأصول وقد انتبه لذلك أبو علي الفارسي وابن جني فجعلا الاستهداء بالوصف على فعله أصلاً معتمداً ، وقالا : إذا صحت الصفة فالفعل نفسه حاصل في الكف. وهو الحقّ ، وبه ينتفي وصف « مُسَرّ » و « منبوت » بالشذوذ ، ويسقط تخريج ابن سيده ، وكأنَّ الجاحظ إلى هذا قصد حين أقرَّ صحة مُسَرّ ومسرور معاً .

٣ - وذكروا ألفاظاً كثيرة من (فَعَل فهو فاعل) ، قالوا إن العرب صاغوها ، وأفعالها لازمة ، على وزن (مفعول) خلافاً للقياس ، وحاروا في توجيهها ، وضربوا أخماساً بأسداس ، فلم يلتقوا عند رأي بعينه يزيح عنها صفة الشذوذ ، بل لقد زادوا الطين بلةً ، وذلك مثل « مسقوطة » و «مضعوف» و « محرور » و « مَأدور » . وغيرها كثير .. أكتفي ببعضها ، ويقاس الباقي عليها بعد أن أبين وجه الصّواب فيها .

أ - وقد وردت « مسقوطة » في الحديث : « مَرَّ بتمرة مسقوطة » ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وهو في صحيح أبي عبد الله محمد بن اسماعيل الجُعْفِيّ البخاريّ ، وتعدّدت أقوال الشراح فيها ، فقال قائل : أراد « ساقطة » لأنها القياس ، لكنه قد يجعل اللازم متعدياً بتأويل . وأراد بالتأويل تضمين « سَقَط » معنى « رمى » أو « ألقى » . وقال ثانٍ : إنها جاءت على النَّسَب ؛ أي : ذات سقوط . وقال ثالث : إنه يمكن أن تكون من « أسْقَطَهُ » ، مثل : أحمّه الله فهو محموم ، جاءت مخالفة للقياس . وقال رابع ، وقد تردّد ولم يقطع : إنّه قد يقال « سقط » جاء متعدياً ، واستدلّ بقوله تعالى في « الأعراف / الآية ١٤٩ » : ﴿ ولمّا سُقِطَ في أيديهم ﴾ . وهذا هو الحق ، لكنه عارضه خامس بأنه لادليل في الآية على التعدي ، لأن الفعل مُسنَد إلى الصِّلة ، ويستَوي في هذا اللازم والمتعدي . وهكذا ظل هذا اللفظ معلّقاً من غير حل متّفق عليه . والرأي الرابع ، بقطع النّظر عما وجّه إلى الفعل المسند إلى الصّلة في الآية من ملاحظة ، هو الصواب ، وإليه يجب أن يصار ، لأن الفرع يؤذن بورود الأصل ويهدي إليه ، فلا سبيل إلى الشك في أن « مسقوطة » فعلها ثلاثي متعدٍ ، فهي جارية على القياس ، ولا عبرة بعدم ذكره في المعاجم المتداولة الآن ، لأنها لم تتضمن كل لغات القبائل ولهجاتها .

ب ـ وقالوا في « مضعوف » إنه لم يأت منه فعل متعدٍ ، ووجّهه بعضهم بأنه من الفعل الرباعي جاء مخالفاً للقياس ، مثل : أحمّه الله فهو محموم . وقال آخر : إن العرب ذهبوا في نحو « مضعوف » إلى أنه مصاب بالضّعف مرميّ به ، وأن هذا اللفظ فيه معنى غير مافي معنى « ضعيف » .. هكذا قال ، وقد توَجّهَ إلى المعنى لا إلى اللفظ وسبيله في الاشتقاق من فعله . والحق أن « مضعوفاً » مشتق من فعل ثلاثي متعد ، تكلمت به العرب كما تكلمت

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

برباعيّه : فهو جارٍ على القياس ، وسأزيده تفصيلاً في موضعه من الرباعي .

ج ـ وقالوا في « محرور » ، وهو مَنْ تداخلته الحرارة ، ماقالوه في « مسقوطة » و « مضعوف » : إنه لم يأتِ منه فعل متعدٍ . جاء في (لسان العرب) : « والحرير : المحرور الذي تداخلته حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حررت تحرّ .. » ، وفيه أيضاً : « حَرَّ يَحَرُّ ، إذا سخن ، ماء أو غيره » ، أي : كل ماتتداخله الحرارة ، لكن جاء في (تاج العروس) « حَرَّ الماءَ يحرّه حَرّاً : أسخنه » . فالمحرور ، على هذا ، قد جاء من هذا الفعل المتعدي ، فلا شذوذ فيه .

د ـ والمأدور ، وهو الذي انتفخت خصيته ، قد اقتصرت المعاجم على لفظه ، وذكرته مع « الآدَر » ، بمد أوله وفتح ثانيه ، و « الأَدَر » بفتح أوله وثانيه ، ولم تذكر فعله ، وإنما ذكرت فعل « الآدَرِ » و « الأَدَر » ففي (لسان العرب) : « الأُدْرَة ، بالضم : نفخة في الخصية ، يقال : رجل آدَرُ ، بيّن الأَدَر . غيره : الأَدَرُ ، والمأدُور : الذي ينفتق صِفاقه . . وقد أدِرَ يأدَرُ أدَراً فهو آدَرُ ، والاسم الأُدْرَةُ .. ورجل آدَرُ ، بيّنُ الأَدَرة بفتح الهمزة والدال .. والآدَرُ نعت » . وقد ضُبِط « أدِرَ » في (تاج العروس) بوزن « فَرِحَ » ، وقياس النعت منه « أدِرٌ » ، لا « آدَر » ، ولا « أدَر » ، ولا « مأدور » . وقد جاءت هذه المادة في المعاجم مختلة وقاصرة كما ترى . ومثل « المأدور » لايجيء في قياس العربية إلا من الفعل الثلاثي المتعدي كما يؤذن به اشتقاقه ، فلنا أن نقول : أدَرَ الله فلاناً ، إذا أصابه بالأُدْرَة ، أو : أُدِرَ فلان ، فهو مأدور . ومحال أن يجيء مفعول من غير الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه ، فلا مَنَاصَ إذن من الاستئناس بالفروع والاستدلال بها على أصولها في كل ماجاء من ألفاظ على هذه الشاكلة ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فبذلك وحده نخلُص ونخلّص قاعدة مهمة من قواعد اللغة من هذا التخبط الذي وقع فيه من سبقونا ، وأوقعونا منه في أمر مَرِيج يصدع الرّؤوس من غير طائل .

* * *

٤ - وزعموا ورود اسم الفاعل من « أفعل » الرباعي على « فاعل » شذوذاً ، وذلك في ألفاظ اختلفوا في عِدّتها ، فقال ابن خالويه : إن ماخالف الباب من كلام العرب ، فجاء على « فاعل » ولم يجيء على « مُفْعِل » ، هو لفظة واحدة . وقال أبو عُبيد في (الغريب المصنّف) : « اثنتان ، لانعرف غيرهما » ، وعزا روايته إلى عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي . وجاءت في بعض كتب اللغة لفظة ثالثة عن أبي عبيد عن الأصمعي أيضاً . ورُوي مثل ذلك عن الكسائي ، فإن الشاذ عن قياس الباب عنده ثلاث ألفاظ ، ليس غير . وروى الجوهري في (الصحاح) رابعةً وخامسة ، وربما كان عنده أكثر من هذا . وهداني التتبع إلى ست عشرة لفظة زعمت شواذّ ، وهي :

أ - أبقل المكان فهو باقل . قال الأصمعي والكسائي ، وتبعهما أبو عُبيد وابن السِّكّيت « يقال : باقل الرِمْث ، وهو نبت . وقد أبقل ، فيقولون في النعت على « فاعل » ، وفي الفعل على « أفعَل » ، كذا تكلمت به العرب » .

وقد جاء عن العرب مايردّ عليهم ، فقد حكى أبو زيد في (كتاب حيلة ومحالة) : « مكان مُبْقِل » ، وقال أبو حنيفة الدِّينَوَري في (كتاب النبات) « وبَقَل المكان يبقُل بقولاً ، إذا نبت بقله ، وأبقل يُبْقِل إبقالاً ، وهذا أكثر اللغتين وأعرفها ، وأكثر العلماء يردّ : بَقَل المكانُ » . فقياس اسم الفاعل من بَقَل « باقل » ، ومن أبقل « مُبْقِل » . قال عامر بن جُوَيْن الطائي ، وهو من شواهد سيبويه :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فلا مُزْنهُ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وقال دُوَاد بن أبي دُوَاد، وقد سأله أبوه : ماأعاشك بعدي ؟ - :

أعاشني بعدك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ من حَوْاذنه وأَنْسِلُ

فجاء به على قياسه . وكذلك جاء بيت رُؤْبَةَ :

يُملحن من كلِ غَميسٍ مُبْقِلِ

وقال ابن هَرْمة ، من مخضرمي الدّولتين : الأموية والعباسية :

لرَعتْ بصفراء السّحالة حرّة لها مرتعٌ بينَ النبيطَيْن مُبْقِلُ

ب - أتمروا ، إذا كثُر تمرُهم ، وهم تامرون . ومثله : أَلْبَنوا وهم لابِنُون ، وأَنْعَلوا وهم ناعلون ... حكاها ابن منظور في (لسان العرب) عن اللّحْياني على أنها نوادر ، أي شواذّ مخالفة للقياس ، وعقب عليها بقول اللّحياني : « وكذلك كل شيء من هذا : إذا أردت « أطعمتهم » ، أو « وهبت لهم » ، قلتَ : « فعلوا » بغير ألف . وإذا أردتَ أن ذلك قد كثر عندهم، قلتَ : « أفْعَلوا » » . وقد أبى ابن سِيدَهْ وأبو علي القالي وغيرهما ذلك . وخرّجوا « تامراً » وماجاء على بابه على النّسب ، أي : ذو تمر ، وذر لبن ، وذو نعل ... وهي لا أفعال لها . ومؤدّى ذلك أنهم يجرون اسم الفاعل من « أفعل » على « مُفْعِل » ، وقد جاء في (لسان العرب) ، عقب إيراد كلام اللحياني : « ورجل تامر : ذو تمر .. وقد يكون من قولك : تَمَرْتُهم فأنا تامر ، أي أطعمتهم التمر ، والمتمر : الكثير التمر ، والمتمور : المُزَوَّد تمراً » . وهذا هو القول السديد الذي يوائم منطق العرب .

جـ - أَحْنَط الرِّمْثُ ، وهو شجر ترعاه الإبل ، فهو حانط ، أي : ابْيضّ وادرك وخرجت فيه ثمرة غبراء . قال ابن سيده « على غير قياس » ، وقال شَمِر : يقال أحنط فهو حانط ومُحْنِط » . وهذا يمتنع في الكلام ، وقد جاء عن العرب مايردّ عليه ، قال أبو حنيفة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الدِينَوَري في (كتاب النبات) : « أحنط الشجر والعُشب ، وحَنَط يحنُطُ حُنُوطاً : أدرك ثمره » وقياس اسم الفاعل من أحنط مُحنِط ، ومن حنط : حانط ، لايكون غير ذلك .

د - أَشْوى السَّعَف ، وهذه سَعْفَة شاوِيَة ، أى اصفرّت لليُبوس قاله الصاغاني في (شوارد اللغة) ، وذُكر مثله في (القاموس المحيط) ، وفسر شاوية بيابسة . وقال الزَّبيديّ في شرحه : « شاويّة ، بتشديد الياء ، أي : يابسة ، فاعلة بمعنى مفعولة » . وحقه أن يقول : شاوية ، بتخفيف الياء ، لتتمّ مطابقتـه لقوله « فاعلة بمعنى مفعولة » ، ولعلّ ذلك من سبق القلم أو تصرّف النساخ ، وقد عنَى أنّ « شاوية » مثل « راضية » في قوله تعالى « في سورة الحاقة/الآية ٢١ » : ﴿ فهو في عيشَةٍ راضيةٍ ﴾ أي مَرْضِيَّةٍ ، من قولهم : رُضِيَتْ معيشتُه ، على مالم يُسمَّ فاعله ، في أحـــد قولين في تفسيرها ؛ وليست اسم فاعل لِـ « أشوى » الرّباعيّ اللازم ، فإنّ قياسه « مُشْوٍ » ، وهو معروف ، لاتذكر المعاجم مثله عادةً ، وشاوية كراضية تقتضي لها فعلاً ثلاثياً ، وقد جمجم الصاغانيّ والمجد والزَّبيدي فلم يذكروه ، وضرب عنه ابن منظور صفحاً فأهمله في (لسان العرب) .

هـ - أعشبت الأرض فهي عاشب . قال الجوهريّ : « بلد عاشب ، ولايقال في ماضيه إلاّ أعْشَب » ، وقال ابن خالويه : « ليس في كلامهم أفعلَ فهو فاعل ، إلا أعشبت الأرض فهي عاشب » . وكلاهما جازفَ وجانب الصواب فقد قالت العرب : « أعشب فهو معشب » ، وورد في شعرهم جاهليّه وإسلاميّه . قال أعشى قيس :

ماروضةٌ من رياض الحَزْن مُعْشِبَةٌ خضراءُ جاد عليها مُسبِلٌ هَطِلُ

وقال النّابغة الجَعْديّ :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على جانِبَيْ حائرٍ مُفْرَطٍ بِبَرْثٍ تَبَوَّأَنَهُ مُعْشِبِ(١)

وقد قالت العرب : « بعير عاشب » أي : يرعى العشب ، « وإبل عاشبة ». وذلك يدلّ على فعله الثلاثي ، والفرع يهدي إلى الأصل لا محالةَ ؛ وقالوا أيضاً : « بلد عاشب » و « روض عاشب » ، ويُخَرَّج هذا على النسب ، وهو لافعلَ له ، مثل : لابن وتامر ودارع وسائف ، أي ذو لبن وذو تمر وذو دِرع وذو سيف .

و - أعقّتِ الفرس فهي عقوق . قال ابن قتيبة : « ولا يقال : مُعِقّ ». وهو من مجازفاته ، ودعواه منقوضة ، فقد ورد « مُعِقّ » في كلام العرب ونُصَّ عليه في المعاجم الكبار مع أنه قياسي لايذكر في العادة ، وفي (لسان العرب) : « وأعقّتِ الفرَس والأتان ، فهي عقوق ومُعِقّ ، وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته » ، وأنشد لرُؤْبة قوله :

قد عتق الأجدع بعدَ رِقّ بقارحٍ أو زَوْلَةٍ مُعِقّ

وأقرّ أبو عمرو العقوق والمُعِقّ . غير أنه ادّعى أن اللغة الفصيحة : أعقت فهي عقوق ، ولم يذكر وجه الفصاحة في العقوق دون المُعِقّ ، وكلتاهما من مادة واحدة ، ومعناهما واحد ، والثانية على القياس لم تشذ عنه !

ز - أغضى الليل فهو غاضٍ . جاء في (تاج العروس) : « أغضى الليل فهو غاضٍ على غير قياس ، ومُغْضٍ على القياس ، إلا أنها قليلة ، قاله الجوهري وصاحب (المصباح) .. كغضا يغضو .. يقال غضا الليل [أي أظلم] ، وقد وُجِد هذا أيضاً في بعض نسخ (الصحاح) ، ولكن الذي بخط الجوهري : أغضى ، وغضا إصلاحٌ بعد ذلك » .

وأقول : إن وجود « غضا » إلى جانب « أغضى » في كلام العرب

---

(١) الحائر : ما أمسك الماء . المفرط : المملوء . البرث : الأرض السهلة اللينة . تبوأنه : أقمن به .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يقضي بإلحاق « غاضٍ » بـ « غضا » ، و « مُغضٍ » بـ « أغضى » ، ويدفع دعوى مجيء « غاضٍ » من « أغضى » على غير قياس . وقد أحسن صاحب (القاموس) حين ذكر الفعلين دون المشتقين ، لأنهما قياسيان ، وسبيلهما معروف .

ح - أغطت الشجرة فهي غاطية . قال ابن السِّيد البطليوسي في (الاقتضاب) ، وقد استضعف ماحكاه : « أبقل فهو باقل ، وقيل : منه « عاطية » بدل « معطية » لِلْكَرْمة ، وقيل : بل تصحيف غاطية » . وكان عليه أن يجزم بتصحيف « غاطية » ، ويتوسع في الشرح ، ويبيّن وجه الشذوذ فيها بحملها على « أبقل فهو باقل » الذي أسلفت القول في تصحيحه . وماحكاه ابن السِّيد ، قد ترَدَّى الزَّبيدي في مثله صراحةً فقال في (تاج العروس) : « غَطَتِ الشجرة : طالت أغصانها ، وانبسطت على الأرض ، فألبست ماحولها ، فهي غاطية ؛ كأغطت فهي غاطية أيضاً على خلاف القياس » . فجعل « غاطية » من الثلاثي والرباعي جميعاً ، مع التصريح بشذوذ مجيء الثانية من الرباعي ، ولا برهان له عليه . ويلاحظ أن صاحب (القاموس) قد ذكر الفعلين ، ولم يذكر الوصفين منها ، لوضوح سبيلها في الاشتقاق ، ولكن شاء الزَّبيدي أن يتعالم فأعجم وماأعرب . ومن قبلُ أغفل الجوهري في (غ / ط / ١) ذلك جملة ، وذكر ابن منظور في (لسان العرب) الفعلين : غطا وأغطى ، ولم يذكر الوصف منهما كما فعل المجد في (القاموس) ، ثم قال : « وقوله - أنشده ابن قتيبة :

ومن تَعاجيبِ خلقِ الله غاطيةٌ ... يُعْصَرُ منها مُلاحِيٌّ وغِرْبيبُ

إنما عنى به الدَّالية ، وذلك لسمُوِّها وبُسوقها وانتشارها وإلباسها . [قال] المفضَّل : يقال للكرمة الكثيرة النَّوامي [أي الأغصان] : غاطية » .

وواضح أن « الغاطية » ، اسماً للدَّالية أو الكرمة الكثيرة الأغصان ، منقولة من الوصف المشتق من الفعل الثلاثي : « غَطَتِ الشجرة » ، وإنما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لجؤوا إلى اشتقاقها من الثلاثي ، لأن « غاطية » أخفّ على اللسان من « مغطية » كما هو ظاهر .

ط — أقربوا فهم قاربون . قال الجوهري في (الصحاح) : « وقد أقرب القوم ؛ إذا كانت إبلهم قوارب ، فهم قاربون ؛ ولا يقال : مُقْرِبون ، قال أبو عبيد : وهذا الحرف شاذّ » .

قلت : هذا الذي ذهب إليه أبو عبيد ، قد رفضه أبو علي القالي ، وخرّجه على النسب فقال : « إنما قالوا : قارب ، لأنهم أرادوا : ذو قرب ، ولم يبنوه على : أقرب » . عنى أن « قارباً » لا فعل له ، وكذلك كل ما جاء على النسب ، مثل : لابن ، وتامر ، ودارع ، وسائف ، وتائج — فإن هذه ليست بمشتقات فيما قرّر علماء اللغة ، على أن العرب قد قالوا : قَرَبْتُ أقرُب قِرابة ، مثل : كتبت كتابة ، إذا سرتَ إلى الماء وبينك وبينه ليلة ، وهذا يُبْنى منه « قارب » اسم فاعل ، كما يبني من أقرب : مقرب ، قياساً ؛ ومَنْعُه تحكّمٌ بارد .

ي — أمحل البلد فهو ماحل . ادّعى ابن السكيت أن العرب لم يقولوا « مُمْحِل » ، والصّحيح أنه حُكي عنهم : « مَحَلت الأرض ، ومَحُلت ، وأمحل القوم : أجدبوا ، وأمحل الزمان » قاله ابن سِيدَه . وقد جاء « مُمْحِل » من « أمحل » في قول حسان بن ثابت :

إمّا تَرَيْ رأسي تَغيَّرَ لونه شَمَطاً ، فأصبح كالثّغام المُمْحِلِ

وقالوا : أرض مُمْحِلة ، وممحل — وزعموا الأخيرة على النسب ، وليس مما نحن فيه .

ك — جاء في (الصحاح) : « وأنتجت الفرس ، إذا حان نَتاجها ، وقال يعقوب : إذا استبان حملها ، وكذلك الناقة ، فهي نَتُوج ، ولا يقال : مُنتِج » ، وكذا منع ابن قتيبة أن يقال ذلك . وهو معارَضٌ بالسماع

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والقياس ، فقد قال أبو زيد : « انتجت الفرس ، فهي نَتوج ومُنتِج ، إذا دنا ولادها وعظُم بطنها » ، وقوله أجدر بالقبول ، وهو نظير « أعقَّتِ الفَرَس فهي عقوق ومُعِقٌّ » الذي أسلفته قريباً .

ل — أودقت الفرسُ فهي وادق . قال ابن خالويه في (كتاب ليس) : « لم يأت اسم الفاعل من « أفعل » و « استفعل » على « فاعل» إلا حرف واحد ، وهو استودقت الأتان ، وأودقت ، فهي وادِق : إذا اشتهت الفحل ، ولم يقولوا : « مودِق » ولا « مستودِق » . وقد جاء عن العرب ما يَرُدّ عليه ، ففي (لسان العرب) : « ودَقتِ الأتانُ تَدِقُ ودْقاً ووَداقاً ووُدوقاً ، وأودقت ، وهي مُودِق ، واستودقت ، وهي وَدِيق ووَدوق ، ويقال : أتان وَديق ، وبغلة وَديق » .

م — أورس الرِّمثُ ، وهو شجر ترعاه الإبل ، فهو وارس . وهذا اللفظ هو أحد لفظين زعم أبو عُبَيْد أنها شذا عن القياس ، وعزا روايته إلى الأصمعي ؛ وأحدُ ثلاثة ألفاظ شذت عنه عند الكسائي ، وقد قال هؤلاء إن العرب لم يقولوا من « أورس » : « مُورِس ، وإنما قالوا : « وارِس » . والصحيح أن العرب قالوا : « ورَس النبتُ ورُوساً ، اذا اخضرَّ ، فهو وارس ؛ وأورَس فهو مُورِس » . وقد حكى الأولَ : « ورَس فهو وارس » أبو حنيفة الدِينوَري صاحب (كتاب النبات) المشهور عن أبي عمرو .

ن — أورق النبت ، وهو وارق : طلع ورقه ، قاله كُراع النَّمْل . والصحيح أن العرب قالوا : « ورَقَ الشجر ، وأورق ، وبالألف أكثر وورَّق توريقاً مثله » عن الأصمعي ، وقال أبو حنيفة الدينوري : « ورَقَتِ الشجرة ، ووَرَّقَت ، وأورقت : كل ذلك إذا ظهر ورقها تاماً » . فـ « وارِق » من « ورَقَ » لا محالةَ ، و « مورِق » و « مُورِّق » من : أورقت ؛ وورَّقت ، وهو واضح .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

س — أيفع فهو يافع . في (لسان العرب) : « قال أبو زيد : وقد أيفع .. وهو يافع على غير قياس ، ولا يقال : مُوفع ، وهو من النوادر . قال كُراع : ونظيره — أبقل فهو باقل ، وأورق النبت وهو وارق ، وأورس الرِّمْث وهو وارس ، وأقرب الرجل وهو قارب إبله من الماء ». وهذا اللفظ هو ثالث الألفاظ الثلاثة التي شذت عن قياس الباب عند الكسائي . والحق أن العرب قالوا : « يَفَعَ الغلامُ ، وأيفع : إذا شبَّ وترعرع ، أو شارف الاحتلام وناهز البلوغ ، وكذا الفتاة » . فيافع من « يَفَع » الثلاثي ، ما في ذلك ريب . وأمّا مَنْعُ « مُوفِع » من « أيفع » ، فتحكُّمٌ مرفوض . قال الأزهري : « هو قياس » .

ع — أينع الثمر فهو يانع ومُونِع ، قاله ابن منظور في « لسان العرب) . والصحيح : يَنَعَ الثمر فهو يانع ، وأينع فهو مُونِع ، كلاهما أدرك ونضج . وفي (القاموس) وشرحه : يَنَعَ الثمر ، كمنع وضرب ، يَنْعاً ، بالفتح ؛ ويُنْعاً ويُنوعاً ، بضمهما ، أي : نضج وحان قِطافه..» ومنه قوله تعالى في « سورة الأنعام / الآية ٩٩ » : ﴿ انظروا إلى ثَمَرِهِ إذا أثمر وَيَنْعِهِ ﴾ ، وقول الشاعر :

في قِبابٍ حَوْلَ دَسْكَرَةٍ حَوْلَها الزَّيْتونُ قد يَنَعا

وقول الآخر ، وهو : الأحْوَص ، أو يزيد بن معاوية ، أو عبد الرحمن ابن حسان بن ثابت :

لقد أمَرتْني أمُّ أوْفى سَفاهةً لأهْجُرَ « هَجْراً » حين أرطب يانِعُهْ

أي « هَجَراً » ، فسكن الجيم ضرورةً .

* * *

ه — وزعموا ورود اسم الفاعل من « أفعل » الرباعي على « مُفْعَل » بفتح العين خلافاً للقياس ، وذلك في ألفاظ يسيرة اختلفوا في عِدَّتها ، فقال ابن قتيبة : إن الذي شذ عن هذا الباب حرف واحد نادر لا يعرف

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

غيره ، وروى الأزهري عن ابن الأعرابي ثلاثة ، وزاد ابن خالويه لفظاً رابعاً ؛ وأصبت عشرةً ، اثنان منها على البدل :

أ – أجذع فهو مُجْذَع ، لما لا أصل له ولا ثبات . ذكر الزَّبيدي هذا بحروفه في (تاج العروس) ، في (س/ هـ/ ب) ، وعزاه إلى متن (القاموس) قائلاً : « وسيأتي المصنف ، في (ج/ ذ/ ع) : أجذع فهو مُجْذَع ، لما لا أصل له ولا ثبات ، نقله الصاغاني عن ابن عبّاد ، ولم أر أحداً ألحقه بنظائره ، فتأمَّلْ ذلك » .

وما ذكره صاحب (القاموس) في (ج/ ذ/ ع) ، هو قوله : « والمُجْذَع ، كمُكْرَم ومُعَظَّم : كلّ مالا أصل له ولا ثبات » . فهذه الصيغة في (ج/ ذ/ ع) ، هي غير الصيغة التي نسبها الزبيدي إليه في (س/ هـ/ ب) ، واختلافها بيّن واضح . ولما صار إلى (ج/ ذ/ ع) ، أسند نص المصنف إلى ابن عبّاد ، كما أسنده إليه في (س/ هـ/ ب) ، وأخرجه من عهدته إليه ، وفي النصّ نجد التمثيل لـ « مُجْذَع » بـ « مُكْرَم » و « مُعَظَّم » . ولما أحسّ أن هذين المثالين لا يوثّقان شذوذ : « أجذع فهو مُجْذَع » ، عقب يقول : « ولو قال « كمُحْصَن » بدل « كمكرم » [وأسقط : كمُعظَّم] كما فعله الصاغاني ، لأشار إلى لحوقه بنظائره التي جاءت على هذا الباب » . والصاغاني ، بحسب قوله في (س/ هـ/ ب) ، إنما نقل نصه عن ابن عباد ، وفيه « كمُكْرَم ومُعَظَّم » ، وليس فيه « كمُحْصَن » . وقد أجهد الزبيدي نفسه ، ليزيد عدد هذه الشواذ المزعومة فما أولعه بالشذود ! على أن التمثيل لـ « مُجذَع » بـ « مُحْصَن » غير مُجْدٍ في تقريره شذوذه كما أراد ، لأن « محصناً » جارٍ على القياس كما سأوضّحه ، وأحب أن أزيد أن (الصحاح) و (لسان العرب) قد أهملا « أجذع فهو مُجْذَع » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ب ـ أحصن فهو مُحْصَن . عدّه ابن الأعرابي أحد ثلاثة ألفاظ شذت عن القياس في هذا الباب ، قال : « أحصن الرجل : تزوج ، فهو مُحْصَن ، بفتح الصاد فيها [يعني في المُحْصَن والمُحْصَنة] : نادر » .

والتحقيق أن « أحصن » قد جاء في كلام العرب لازماً بمعنى تزوّج أو عفّ ، وجاء متعدياً . والوصف من اللازم « مُحْصِن » بكسر الصاد ، ومن المتعدي « مُحصَن ومُحصِن » ، وهكذا يقال في المرأة . فمن كسر ، أراد اسم الفاعل . ومن فتح ، أراد اسم المفعول . وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعبد الله بن عامر ويعقوب وحفص عن عاصم قوله تعالى في « سورة النساء/ الآية ٢٥ » : (فإذا أُحْصِنَّ فإنْ أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصَنات من العذاب) بضم الهمزة ، أي : زُوِّجْن ، وهي قراءة مروية عن ابن عباس. وأما أبو بكر عن عاصم فقد فتح الهمزة ، وهكذا قرأها حمزة والكسائي: (فإذا أُحْصِنَّ ..) . وقال الزجاج في قوله تعالى في « سورة النساء/الآية ٢٤ » : (وأُحِلَّ لكم ماوَراءَ ذلِكُمْ أنْ تبتغوا بأموالكم مُحْصِنين غيرَ مسافِحين): « متزوجين ، غيرَ زُناة » ، وهذا يلغي مازُعم من شذوذ هذا اللفظ .

ج ـ أسهب فهو مسهَب ، بفتح الهاء . وهذا عند ابن قتيبة الحرف الواحد النادر الذي لايعرف غيره شاذاً عن قياس بابه ، وأحد ثلاثة عند ابن دُرَيْد في (الجمهرة) وابن الأعرابي في (النوادر) وابن خالويه في (كتاب ليس) . وقال غير هؤلاء : ويقال بالكسر أيضاً ، وأقرّ بعضهم الفتح والكسر ـ لكنه ذهب إلى عدم التفرقة بينهما في المعنى ، وهو شيء يأباه منطق العقل. والصحيح أن لكلٍّ من الفتح والكسر دلالة ومعنى . وموجز القول أن العرب قد استعملوا هذه المادة لمعانٍ عديدة ، وخصوا كل معنى بصيغة على جاري العادة ، فقالوا : أسهب الرجل ، إذا شَرِهَ وطمع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء ، والصفة من هذا « مُسْهِب » ، بكسر الهاء . وقالوا : أُسْهِب ، على

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مالم يُسَمَّ فاعله ، للذاهب العقل من لدغ الحية أو العقرب ، فهو « مُسْهَب »، بفتح الهاء . وكذلك قالوا : أُسْهِب ، لمن تغير لونه من حبّ أو فزع أو مرض . وبئرٌ مُسْهَبَة ، بفتح الهاء : بعيدة القعر ، من قولهم - كما رُوِي عن ثعلب : أسهب فهو مُسْهِب ، إذا حفر بئراً فبلغ الماء . وأسهبوا الدابة إسهاباً : أهملوها ترعى ، فهي مُسْهَبة ، بالفتح . قال بعضهم : « ومن هذا قيل للمكثار «مُسْهَب» بالفتح ، كأنه تُرِك والكلامَ ، يتكلم بما شاء ، كأنه وُسِّعَ عليه أن يقول ماشاء » .

هذا هو الحق . ومن ذهب إلى خلافه ، اغتراراً بالرواية الفاذّة ، فقد شُبِّه عليه ، وغلط على منطق العرب .

د - أسهم فهو مُسْهَم ، بالميم على البدل ، وهو كأسهب فهو مسهب ، وحكمها واحد .

هـ - سَيْلٌ مُفْعَم ، قال الراجز :

فصبَّحَتْ ، والطيرُ لم تَكلَّمِ جابيةً طُمَّتْ بسيلٍ مُفْعَمِ

من قولهم : أفعمه ، إذا ملأه . ألحقوه بشواذ الباب ، لأنه سُمع بفتح العين . والصحيح أنه بُني على المجهول ، وأجري فيه الحذف والإيصال ؛ لأن أصل التعبير « سَيلٌ مُفعَمٌ به الوادي » أو الجابية كما في الرَّجز ، فحذف الجارّ ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

و - سيلٌ مُفْأَم ، بالهمز على البدل ، كمُفعَم ، وحكمها واحد .

ز - ألْفج فهو مُلْفَج . وهو عند ابن الأعرابي ومن تبعه ، أحد ثلاثة ألفاظ جاءت على « أفعل فهو مُفْعَل » نوادرَ : ألفج فهو مُلفَج ، وأحصن فهو مُحصَن ، وأسهَب فهو مُسهَب . وقد أزحتُ علة الشذوذ عن محصَن ومسهَب . وأما المُلْفَج ، فقد فسره أهل العربية بما يشعر بلزوم فعله وتعدّيه . ومن الأول أنه المفلس وعليه دَيْن ، والمعدم الذي لاشيء له ، واللازق بالأرض

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من كرب أو حاجة . ومن الثاني أنه الذي يُحْوَج إلى أن يسأل مَنْ ليس لذلك بأهل . على أن أبا زيد الأنصاري حكى : « أَلْفَجَني إلى ذلك اضطراراً » ، كما جاء في (التكملة) و (لسان العرب) . وجاء « مُلْفِيج » بكسر الفاء في إحدى روايتين ذكرهما ابن الأثير في (النهاية) ، في تفسير الحديث : « أطعموا مُلْفِيجِيكم » . وقال البَلَوي في كتابه (ألف باء) إنه « نقل من بعض كتب أهل اللغة : مُلْقَح » ثم أضاف : « والذي جاء في الحديث : مفرج وفُسِّر بنحو هذا التفسير » . وأقول أما « مُلْقَح » ، فإنه لا يعرف في رواية هـذا الحديث ، وإنما جاء في حديث رُقية العين ، وجاء أيضاً بلفظ « الملاقيح » في حديث النهي عن المَلاقيح والمَضامين من بيوع الغَرَر ، وفي شذوذه كلام يطول ، ولا يعدو تخريجُه ماقلته في « الملفج » وأخواته . وأما « مفرج » ، ويروى بالحاء المهملة أيضاً ، فقد جاء في حديث الجِناية والعاقلة ، وتفسيرهما يختلف عن هذا .

ح - أَهْتَر فهو مُهْتَر . قال ابن منظور في (لسان العرب) : « الهُتْر ، بضم أوله : ذهاب العقل من كِبَر أو مرض أو حزن . والمُهْتَر : الذي فقد عقله من أحد ثلاثة أشياء . وقد أَهتر ، بالفتح : نادر » . ثم قال : « وقد قالوا : أَهْتَرَ ، واهْتِرَ الرجل ، فهو مُهتَر : إذا فقد عقله من الكِبَر وصار خَرِفاً » . ولم يَعْزُ ابن منظور رواية الفتح إلى راويها ، وعزاها الزبيدي في (تاج العروس) إلى ابن الأعرابي صاحب كتاب (النوادر) . وقد تفرد ابن الأعرابي بروايته ولم تُعْضَد برواية راوٍ آخرَ . وقد حكى أبو عُبَيد عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : « إذا لم يعقل من الكِبَر ، قيل : أُهتِر ، بالضم » . ولم يذكر الجوهري في (الصحاح) كذلك غير ضم أوله واخْرَنْفِ من الكبر . وكذلك الصاغاني في (التكملة) اقتصر على الضم وحده في معنى آخر من معاني الهُتْر ، وهو الولع بالقول في الشيء ، ولم يذكر غيره . وذلك هو الذي يجري مع منطق العربية وقياسها ، فلا اعتداد بما تفرّد ابن الأعرابي به من رواية الفتح .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ط ـ نخلة مُوقَرة ومُوقَر . قال الجوهري في (الصحاح) « و/ق/ر » : « والوِقْر ، بالكسر : الحمل .. وقد أوقر بعيرَه .. وهذه امرأة مُوقَرة ، بفتح القاف : إذا حملت حملاً ثقيلاً . وأوقرتِ النخلة ، أي : كَثُر حملها ، يقال : نخلة مُوقِرة ومُوقِر ، ومُوقَرَة ، وحُكي مُوقَر ، وهو على غير القياس لأن الفعل ليس للنخلة ، وإنما قيل « مُوقِر » بكسر القاف ، على قياس قولك امرأة حامل ، لأن حمل الشجر مشبّه بحمل النساء » .

وقد تابعه المجد في (القاموس) ، والزبيدي في (تاج العروس) ، وابن منظور في (لسان العرب) ـ على القول بشذوذ مُوقَرَة ومُوقَر ، بفتح القاف ، ولم يشر الأول إلى أخذه من (الصحاح) ، وأشار الثاني إليه ، ونقل الثالث كلامه بحروفه . والجوهري إنما ذهب إلى شذوذ موقَرَة وموقَر ، بفتح القاف ، لأن الفعل فيما قال ليس للنخلة ، يعني أن فعلها لازم ، والوصف من اللازم على « مُفْعِل » ، لا على « مُفْعَل » . وقد ذهب عنه أن ماسمع من موقَرَة وموقَر ، بالفتح ، إنما يدل على اشتقاقهم لهما من الرباعي المتعدي ، وقد قالوا : أوقر بعيرَه ، وأوقر الدابة إيقاراً إذا حملوا على ظهرها وِقْراً ، وامرأة مُوقَرَة ، ونحن نعلم أن الفعل ليس لها ، وقد شبّه هو حمل النخلة بحمل النساء ، والذي أوقر النساء ـ وهو الله عز وجل ـ هو الذي أوقر النخلة . فلا جرم أنها مُوقَرَة ، عند إرادة هذا المعنى ، وموقِرة عند إرادة كثرة حملها .

ي ـ اِجْرَأشَّت الإبلُ فهي مُجْرَأشَّة . وهذا هو اللفظ الرابع عند ابن خالويه مما زعموا أنه جاء على « أفعل فهو مُفْعَل » خلافاً للقياس . وقد رُوِيت الثلاثة عن ابن الأعرابي ، وحكاه ابن خالويه في (كتاب ليس) عن ابن دريد ، ثم قال : « ووجدت حرفاً رابعاً : إجْرَأشَّتِ الإبل فهي مُجْرَأشَّة ، بفتح الهمزة ، إذا سمنت وامتلأت بطونها » ، ونقله عنه السيوطي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في (الزهر) بهذا اللفظ أيضاً ، وأورده الزَّبيدي أيضاً في (تاج العروس)، في مادتي (س / ه / ب) و (ج / ر / ش) ، ولكن في صورتين .. فخالف في أولاهما صورة مادُوِّن في (كتاب ليس) ، وطابق في الأخرى صيغته . قال في (س / ه / ب) « قال [ابن خالويه] : ووجدت ، بعد سبعين سنة ، حرفاً رابعاً ، وهو أَجْرَشَت الإبل فهي مُجْرَشَة » فجعله رباعياً ، وزاد عبارة : « بعد سبعين سنة » . وقال في (ج / ر / ش) شارحاً عبارة (القاموس) «واجْرَأشّت الإبل، امتلأت بطونها وسَمِنت ، فهي مُجْرَأشّة ، بالفتح:شاذ ..»: « قال [ابن خالويه] : وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة » ، فأبقى عبارة (القاموس) كما في (كتاب ليس) ، ولكن زاد عليها عبارة : « بعد سبعين سنة » ، ثم أردف ذلك بقوله : « قال الصاغاني : وأنا وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة ... »[1] . وقد أكَّد الزبيدي هنا تصحيح هذه الصيغة حين عقَّب على قول الصاغاني هذا فقال : فإذا عرفتَ ذلك ، فقول شيخنا: « مراده [أي مراد مصنف القاموس] بالفتح ، صيغة اسم المفعول ، وليس بصواب إطلاقه ، لما فيه من الإبهام .ولو قال : كمكرمة لكان أظهر ـ انتهى » ، فيه تأمُّل ، وكأنه [أي شيخه] ظن أنه من : أجْرَشَتِ الإبلُ ، كـ «أكرم»، وليس كذلك » وقد نَسِيَ الزَّبيدي هنا ما كتبه في مادة (س / ه / ب) مخالفاً لأصله في (كتاب ليس) ، إن لم يكن هذا من تصرف النساخ . ولقد أهمل الجوهري في (الصحاح) هذا اللفظ . وذكره الصاغاني في (التكملة) بصيغته القياسية ، ولم يعرِّج على الصيغة الشاذة ، وهذا لفظه : « وقال ابن شُمَيْل : إجْرَأشّ ، إذا ثاب جسمه بعد هُزال . وقال أبو الدُّقَيش : هو الذي هُزِل

(١) تمام كلامه : « والحمد لله على طول الأعمار ، وتردّد الآثار ، ومصاحبة الأخيار ، ومجانبة الأشرار ، والإكثار من الازدیار ، والحج والاعتمار ، جعلني الله من أوليائه الأبرار » . ومن عجبٍ أن أقع الآن على هذا اللفظ ، وأنا أشارف السبعين ، وحالي ما وصف الصاغاني من حاله على التمام !

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وظهرت عظامه . وقال الأصمعي : المُجرَئِشّ، الغليظ الجَنْب. وقال ابن الأعرابي: المجتمع الجَنْب . وقال الليث : هو المنتفخ الوسط من ظاهر وباطن ؛ أنشد ابن الأعرابي : «جافٍ عريضٌ مُجرَئِشٌ الجَنب». واجرَوَّشَ من مرضه ، مثل: اجرَأَشّ . ومُجرَئِشُ الأرض: أعاليها . واجرَأَشّ : ارتفع». فهذا النص من الصاغاني في (التكملة) ، قد خلا من « مُجرَأَشّ » ، ومن العبارات التي نسبها الزبيدي في (تاج العروس) إليه ، ودونتها عنه في الحاشية . فمن أين جاء بها ، وهو عالم ثقة لا كلام في صدقه فيما يحكيه وينقله ؟ إن للصاغاني غيرَ (التكملة) كتباً أخرى في اللغة كـ (العُباب) و (مجمع البحرين) و (الشوارد في اللغات) أو (شوارد اللغة) ، فلعله من أحدها نقل ذلك عنه .

وقد صنع صاحب (لسان العرب) صنيع الجوهري في (الصحاح) ، والصاغاني في (التكملة) ، فذكر « المُجرَئِشّ » القياسي وحده ، وأغرب المجد في (القاموس) حين ذكر الصيغتين : القياسية ، والمزعوم شذوذها ، لمعنيين مدلولهما قريب من قريب ، وخص « المُجرَئِشّ » بالغليظ الجنب ، و «المُجرَأَشّ » بالذي امتلأ بطنه وسمن من الإبل ، وكأني به قد تأثر في حكاية المزعوم شذوذُها بابن خالويه ، وما أكثر مجازفات هذا وغرائبَ ذاك !!

* * *

٦ ـ وروى الرواة ألفاظاً غير قليلة ، قالوا إنها جاءت من « أفعلته » على « مفعول » خلافاً لقياسها « مُفْعَل » ، وأوردها النحاة ومصنفو المعاجم كما سُمعت ، وقلّ من حاولوا تخريجها بما يزيل عنها العلة جملةً ، ويردها إلى قاعدة سليمة ، ومن فعلوا ذلك اختلفت أنظارهم فيها ، فما زادوها إلا تعقيداً .

وإني مورد ماأصبته من هذه الألفاظ ، ومناقشها لفظاً لفظاً ، ورادُّها الى قانونها من العربية :

أ ـ أَبرَّ الله حَجَّهُ فهو مبرور . حكى ابن سِيدَهْ في (المخصَّص) ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وابن منظور في (لسان العرب) : أن الفراء قال : « بُرَّ حَجُّك فهو مبرور، فإذا قالوا : أَبَرَّ الله حجَّك ، قالوا بالألف ، فهو مبرور » .

والعرب فيما روى أهل اللغة إنما قالوا : بُرَّ عمله ، وبَرَّ بَرّاً وبُروراً ، وأَبَرَّ، وأَبَرَّه الله . وقال الجوهري: وأبَرَّ الله حَجَّك ، لغة في بَرَّ اللهُ حَجَّك، أي قَبِلَه . ومثل ذلك في (لسان العرب) وغيره . فـ « المبرور » من بَرَّه ، ولو أردناه من أَبَرَّه وقلنا « مُبَرٌّ » لكان قياساً صحيحاً في العربية .

ب ـ أبرزه فهو مبروز . قال الجوهري في (الصحاح) : وكتاب مبروز ، أي : منشور ، على غير قياس » ، وقال ابن منظور في (لسان العرب) : « وأبرز الكتاب : أخرجه ، فهو مبروز ، وأبرزه : نشره ، فهو مُبْرَز . ومبروز شاذ على غير قياس ، جاء على حذف الزائد . » يعني ألف أبرزه . وهذا التفريق بين المبروز والمُبْرَز ، وتخصيص كلّ منهما بمعنى ، وفعلهما واحد ، وهو أبرزه ، لا وجه له في منطق العقل . وقد أنكر أبو حاتم « المبروز » في قـــول لَبيد يصف رسم الدار ويشبهه بالكتاب :

أَوْ مُذْهَبٌ جَدَدٌ ، على أَلْواحه الناطقُ المبروزُ والمختومُ

وقال : لعله المزبور ، وهو المكتوب » ، واستُظهِر عليه بأن لبيداً قال في كلمة أخرى :

كما لاحَ عُنوانُ مبروزة يلوحُ مع الكفِّ عُنوانُها

قال الجوهري : « فهذا يدل على أنه لغته ، والرواة كلهم على هذا ، فلا معنى لإنكار من أنكره » .

وأقول : إن العرب ، وقد قالوا : برزه وأبرزه ، لزم أن يكون المبروز من الأول وهو لغة بني عامر قوم لبيد ، وأن يكون المُبرَز من الثاني وهو لغة قبيلة أخرى . ونظائر ذلك كثيرة في كلام العرب .

ج ـ أحبه فهو محبوب . قال أبو زيد : « .. محبوب على غير قياس ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هذا الأكثر . وقيل : مُحَبٌّ ، بالفتح ، على القياس » ، وجاء مثله عن الأزهري في أحد ثلاثة أقوال له ، والثاني هو قوله : « حُبَّ الشيء فهو محبوب ، ثم لا تقل حَبَبْتُه ، كما قالوا : جُنَّ فهو مجنون ، ثم يقولون : أجنّه الله » ، والثالث أن « حَبَبْتُه » لغة حكاها الفراء . قلت : وحكى سيبويه : أحببتُهُ وحَبَبْتُه ، وجاء في (الصحاح) مثله ، قال : أَحَبَّهُ فهو مُحَبٌّ ، وحَبَّه يَحِبُّه ، بالكسر ، فهو محبوب » . هكذا ردّ كلًا إلى فعله ، وأصاب شاكلة الصواب . وحَبَّه وأحبّه ، لغتان فصيحتان شائعتان كثيراً في كلام العرب . وعلى اللغة الأولى قرأ أبو رجاء العطارديّ قوله تعالى في « سورة آل عمران / الآية ٣١ » : ﴿ قل إنْ كنتم تَحِبّون الله فاتّبعوني يَحبِبْكم الله ﴾ ، وقال غيلان بن شجاع النهشلي :

أَحِبُّ أبا مروان من أجل تمره ... وأعلم أن الجار بالجار أرفقُ

ووالله لولا تمرُهُ ما حَبَبْتُه ... وكان عِياضٌ منه أدنى ومشرقُ

وأنشد أبو العباس المبرد في (الكامل) :

لَعَمْرُكَ إنني وطِلابَ مصرٍ ... لكالمُزْداد مما حَبَّ بُعدا

وقال أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي :

حَبَبْتُكَ قلبي مثلَ حُبِّكَ مَنْ نأى ... وقد كان غدّاراً فكن أنت وافيا

وعلى اللغة الثانية « أحب فهو مُحَبٌّ » ، جاء بيت عنترة العبسي :

واقدنزلتِ ، فلا تظُنّي غيرَه ... مني بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ

وقالت هند بنت أبي سفيان ، ترقص به ابنَها عبد الله من زوجها الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، ولقد لقبته « بَبَّة » وهو حكاية صوت الصبي :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ جـــارِيةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أهـلَ الكعبهْ (١)

وقال الآخر :

ومن يُنادِ آلَ يربوع يُجَبْ يأتِك منهم خيرُ فتيان العَرَبْ
المُنْكِبُ الأيمنُ والرِّدفُ المُحَبّ (٢)

د ــ أحزنه الله فهو محزون . قال بعض رواة اللغة : « شاذ ، لأنه لا يقال : حَزَنَه الأمر ، لكنْ يقال : أحزنه فهو محزون » . وهــذا الراوي إنما حكى ما تأدّى إلى سمعه ، ولم يحققـه ؛ ولم يجئه أن العرب قالوا : « حَزَنَهُ الأمر » أيضاً . وحزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم ، وكلتاهما لغة فصيحة ، وقد قرىء بهما قوله تعالى في « سورة يوسف / الآية ١٣ » : ﴿ إني لَيَحْزُنُني أن تذهبوا به ﴾ ، ومن هنا قال بعض الرواة : « سَمِع : مُحْزَن » كما في (لسان العرب) فمحزون من حَزَنَه ، و مُحْزَن من أحزنه ، قياساً وسماعاً .

هـ ــ أجنّه الله فهو مجنون . قال الجوهري في (الصحاح) : « جُنّ الرجل جنوناً ، وأجنّه الله فهو مجنون ، ولا تقل : « مُجَنّ » ، وقال ابن منظور في (لسان العرب) : وأجنّه الله فهو مجنون ، على غير قياس ، وذلك لأنهم يقولون : جُنّ ، فبُني المفعول من : أجنّه الله ، على هذا » . والصحيح أن العرب إنما بنوا « جُنّ » من « جَنَّهُ » ، لا من « أجَنَّهُ » كما نص عليه سيبويه في (الكتاب) . وقد يجوز أن يقـال إنهم استغنوا به عن « مُجَنّ » من أجنه ، ولكنه لا يُمنَع إذا احتيج إليه ، لأنه قياس

(١) خدّبة : ضخمة . تجبّ أهل الكعبة : تغلب نساء قريش بحسنها .
(٢) الردف : هو الذي يخلف الرئيس أو الملك ويعينه ، نحو الوزير .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في العربية . وكذلك حكم كلّ ما جاء من هذا النوع من ألفاظ الباب التي زُعم شذوذها ، وإليه سأردّها .

و – أحمّه الله فهو محموم . قال الجوهري في (الصحاح) : « وحُمّ الرجل من الحُمّى ، وأحمّه الله عز وجل فهو محموم ، وهو من الشواذ » . وقال ابن منظور والزبيدي : إن ابن دريد قال في تخريج محموم : « هو محموم به » ، وقال ابن سِيدَهْ : « ولست منها على ثقة ، وهي أحد الحروف التي جاء فيها « مفعول » من « أفعل » ، لقولهم « فُعِل » ، وكأنّ حُمّ وضعت فيه الحمى ، كما أن فُتِن جعلت فيه الفتنة » . والصحيح أن المحموم جارٍ على قياسه من الثلاثي المتعدي « حَمَّهُ » كنظيره « جَنَّهُ » ، أو من « حُمّ » المبنيّ للمجهول ، لا من « أَحَمَّهُ » ، ولا معنى لقولهم : أسقطوا منه الألف ، ثم بنوا منه « حُمّ » وقالوا منه « محموم » . ومُحَمّ من أحمه ، قياس صحيح في العربية . وجائز أن يقال : استُغني عنه بحُمّ فهو محموم .

ز – آرَضَهُ الله فهو مأروض . جاء في (تاج العروس) : « الأَرْض : الزُّكام ، نقله الجوهري . والأرض : النفضة والرِّعدة . . والمأروض : المزكوم ، وقال الصاغاني : وهو أحد ما جاء على أفعله فهو مفعول . وقد أُرِض ، كعُنِي ، أَرْضاً ، وآرضه الله إيراضاً ، أي : أزكمه ، نقله الجوهري » . وهو – كما نرى – من جنس : أجَنّه الله فهو مجنون ، وأَحَمّه فهو محموم ، وأقول في نفي الشذوذ عنه ما قلته فيهما ، فذلك هو المذهب الذي يلائم منطق العربية .

ح – أزعقه فهو مزعوق . قال الجوهري في (الصحاح) : « قال الأصمعي : يقال أزعقته فهو مزعوق ، على غير قياس » وقال ابن منظور

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في (لسان العرب) : « زَعقه ، وزَعَق به ، وأزعقه — وهو مزعوق وزَعيق أفزعه ، على غير قياس ، ومعناه فهو مذعور » . وفي عبارته اضطراب وغموض ، فقد ذكر ثلاثة أفعال : فعلاً ثلاثياً متعدياً ويجيء منه مزعوق ، وفعلاً ثلاثياً لازماً متعدياً بالباء ويجيء منه مزعوق به ، وفعلاً رباعياً متعدياً ويجيء منه مُزْعَق .غير أنه ألحق بها مشتقَّيْن ، وأردف قائلاً : « على غير قياس » ، فلم يعين ما عناه . وأحسنُ ما في كلامه أنه نص على « زَعَقه » ، وهو يسقط دعوى مجيء مزعوق من : أزعقه . ويعضده نَقْلُ الجوهري عن الأموي ، بعد حكايته قول الأصمعي السابق : « وزَعَقْته فهو مزعوق » ، وأنشد :

تعلَّمي أنَّ عليك سائقا[1] لا مُبْطِئاً[2] ولا عَنيفاً زاعِقا

لَبّاً بأعجاز المطيِّ لاحقا[3]

لكنَّ ابن سِيدَهْ حكى في (المخصَّص) عن أبي عبيد عن الأُمَوِيِّ العكسَ ، أي أنه قال : أزعقته فهو مزعوق » ؛ ثم قال : « وقال غيره : زَعَقْتُه ، بغير ألف ، فانزعق ، أي : فزع » . قال : فإذا كان هذا ، فمزعوق على القياس » .

ط — أزكمه الله فهو مزكوم . قال الجوهري في (الصحاح) : « وقد زُكِم الرجل ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، بُنِي على زُكِم » . أقول : إن البناء على زُكِم ، المبني للمجهول ، يستلزم وجود « زَكَمَه » ، بغير ألف ، وقد أغفله (الصحاح) ، وذكره (القاموس) ، قال . « وقد زُكِم ، كعُنِيَ ،

---

(١) في المخصص ١٤ / ١٧٧ : « تعلَّمنْ ... » ، وفي لسان العرب : « إن عليها فاعلمنَّ سائقا » .

(٢) في لسان العرب : لا متعباً .

(٣) اللب : اللازم لها لا يفارقها .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وزَكَمه ، وأزكمه ، فهو مزكوم » ، وهذا تخليط ، والنص على « زكمه » بغير ألف يقطع باشتقاق مزكوم منه ، لا من أزكمه الرباعي ، فلا شذوذ فيه عن القياس .

ي — أسعده الله فهو مسعود . قال الزَّبيدي في (تاج العروس) : « . . ولا يقال « مُسْعَد » ، كمُكْرَم ، مجاراة لأسعد الرباعي ، بل يقتصر على « مسعود » اكتفاءً به ، كما قالوا : محبوب ، ومحموم ، ومجنون ، ونحوها من أفعال رباعية » .

وأقول : إن العرب قد قالوا : سَعِد الرجل فهو سعيد . وسُعِد من سَعَدَه ، لا من أسعده الرباعي . قال الأزهري : « وسعيد يجوز أن يكون بمعنى مسعود ، من : سَعَدَه الله » . فوجب إلحاق « مسعود » بفعله الثلاثي المتعدي ، واستعمال « مُسْعَد » من : أسعده ، إذا احتيج إليه ، وهو قياس في العربية ، ومَنْعُه تحجيرٌ للواسع وتحكم باطل .

ك — أسلَّه الله فهو مسلول . قال ابن منظور في (لسان العرب) : « سُلّ ، وأسله الله فهو مسلول : شاذ على غير قياس . قال سيبويه : كأنه وُضع فيه السل » . والصحيح أن بناء مسلول عند سيبويه على « سَلَّه » ، ولكنه فيما رأى « استُغني عن سله بأسله ، فإذا قالوا : سُلّ ، فإنما يقولون : جُعل فيه السُّلّ » . هذا ما صرح به في (الكتاب) ، والاستغناء بلفظ عن لفظٍ شيء ، والشذوذ شيء ، ولكن هذا الاستغناء لا وجه له في منطق العقل ، ولا يذهب بحق استعمال « المُسلّ » من : أسله الرباعي متى احتيج إليه .

ل — أضأده فهو مضؤود . قال الزَّبيدي في (تاج العروس) : الضَّؤْد : الزكام ، وقد ضُئِد كعني ضُؤاداً وضُؤْداً : زُكم ، فهو مَضْؤود . وأضاده

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الله فهو مَضْؤود ومُضْأد » ، ثم ساق كلام ابن سيده في تخريج مضؤود على طرح الزائد ، أو كأنه جُعِل فيه ضَأدٌ ، ثم قال : وأباها أبو عُبَيْد . وهذا النص في (لسان العرب) أيضاً ، ما عدا عبارة « فهو مضؤود » بعد « زُكِم » . وقد أصاب في الأول ، إذ بني مضؤوداً على ضُئِد . وضُئِد مبني على ضَأده ، لا على أضاده ، ولا معنى لطرح ألفه ونقله إلى الثلاثي . وخلّط في الثاني ، إذ بنى مَضْؤوداً ومُضْأداً معاً على أضأده ؛ بعد أن قرر بناء مَضْؤود على ضُئِد الثلاثي المبني للمجهول .

م ـ أضعفه المرض فهو مضعوف . قالوا : جاء على غير قياس ، عن أبي عمرو ـ كما في (الصحاح) ، واستشهدوا ببيت لَبيد العامري :

وعالَيْنَ مضعوفاً وفرداً[1] سموطه جُمانٌ ومَرْجان يشُكّ المفاصلا

وقال المعري في (عبث الوليد) معلقاً على بيت البحتري في رثائه وَصيفاً التركي :

تغيَّبَ أهل النصر عنه ، وأحضرت سفاهةُ مضعوف وتكثير ناصحِ

: « مضعوف : كلمة قليلة الاستعمال . وإذا حملت على القياس ، فإنما يراد رجل فيه ضَعف ، ولا يستعمل ضعف [ه] فهو مضعوف . وهذا مثل قولهم : مجنون ، أي : به جِنّة ، ولا يقولون : جَنّه الله ، وإنما يقولون : أجنّه . ولهذا نظائر ، مثل قولهم : مكذوذ [كذا ، والصواب : مكزوز] ، إذا أصابه الكذاذ [كذا ، والصواب : الكُزاز] ، ومقرور إذا أصابه القَرّ . فاذا رد الفعل إلى الفاعل ، دخلت الهمزة ، فقيل :

---

(١) في لسان العرب والمخصص : « ودُرّاً » ، وفي شرح القاموس : « وفرداً » وفي عبث الوليد : « كثيراً » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أقرّه الله ، وأكذّه [كذا ، والصواب : وأكزّه] ، ونحو ذلك » .
ثم قال : « وأما قول لبيد :

وعالَيْنَ مضعوفاً كثيراً سُموطُه جُماناً ومَرْجاناً يشُكُّ المَفاصلا

فهو راجع إلى مثل حال الأول ، إلا أن « المضعوف » في قول لبيد مرادٌ به الكثرة ، من قولهم : أضعفت الشيء ، وضاعفته ، إذا أضفت إليه مثله أو أكثر » .

وكيف كان المراد بـ « مضعوف » فإن دعوى شذوذه غير مسلمة ، وما قاله المعري في محاولة حمله على القياس ، هو قول سيبويه في تخريج « المجنون » و « المسلول » ، ولكن فات المعريَّ صدر كلامه من تخريجه بناءَهما في الأصل على « جننته » و « سللته » ، وهذا هو الحق ، وما جاء من كلامه بعد ذلك إنما هو صناعة نحوية متكلفة لا حاجة بنا إليها . وقد أسلفت في الكلام على « أبرزه فهو مبروز » بيتين للبيد صاحب هذا البيت ، واستدلالَ الجوهري بهما على أن « مبروزاً » هو لغته ، وقد جرى في هذا البيت على لغته أيضاً ، فلا شذوذ فيه . وإذا اغفلت المعاجم « ضَعَفَهُ » بمعنى « أضعفه » ، فإن في فرعه الوارد في الكلام الفصيح دليلاً شاهداً عليه لا محالة .

ن — أقرّه الله فهو مقرور . قال الجوهري في (الصحاح) : « وأقرّه الله من القُرّ [البَرْد] فهو مقرور ، على غير قياس ، كأنه بُني على : قُرَّ » . وزاد ابن منظور في (لسان العرب) : « ولا يقال : قَرَّه » . وخرّجه ابن سيدَهْ على طرح الزائد ، وبنائه على المجهول . والصّحيح هو مذهب سيبويه في نظائر هذا اللفظ ، كالمجنون والمسلول ، فقد قرر أن « جُنَّ » ونحوها إنما بُنيت على « جَنَّه » لا على « أَجَنَّه » ، واستُغني بـ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« فُعِل » عن « أفعل » ، والقول بالاستغناء بلفظ عن لفظ جائز ، ولكنه لا يسقط حقّ استعمال المتروك متى دعت الحاجة إليه .

س – أكربه فهو مكروب . قالوا إنه شاذّ على غير قياس ، وهو خطأ من قائله ، فإنّ العرب قالوا : كَرَبَ فلاناً الأمر والغَمّ ، وكربه العِبْء إذا اشتدّ عليه وثقل فهو مكروب . وفي الحديث : « كان النبي ، ﷺ ، إذا أتاه الوحي كُرِب له » .

ع – أكزّه الله فهو مكزوز . قال ابن منظور في (لسان العرب) : « وقد كُزَّ الرجل على صيغة ما لم يسم فاعله ، زُكم ، وأكزّه الله فهو مكزوز ، مثل : أحمّه فهو محموم ، وهو تشنّجٌ يصيب الإنسان من من البرد الشديد أو من خروج دم كثير » ، واقتصر الجوهري في (الصحاح) على كُزَّ الثلاثي فقال : « وقد كُزَّ الرجل فهو مكزوز ، اذا تقبّض من البرد » ، ولم يَزِد عليه . وكُزَّ ، بناؤه على كَزَّه ، والكاف والزّاي أصل للانقباض واليبس كما تدلُّ عليه جملة معاني المادّة ، وقد جاء فيها : « كززت الشيء فهو مكزوز ، أي : ضيّقته » كما في (الصّحاح) وغيره .

ف – أكمده فهو مكمود . أغفله الجوهري في (الصحاح) ، وذكره ابن منظور في (لسان العرب) والمجد في (القاموس المحيط) والزّبيدي في (تاج العروس) . وقد خصّه ابن منظور بمداواة موضع الوجع بالكيادّة وقال : « وقد أكمده فهو مكمود : نادر » ، وخصّه المجد بالحزن والغمّ كما يهدي إليه سياق كلامه ، ويفسره صنيع الزّبيدي ثم اعتراضه من بعدُ بأن يكون موضع « أكمده فهو مكمود » في الكلام على مداواة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

موضع الوجع بالكيادة كما هو صنيع ابن منظور في (لسان العرب) . والذي يعنينا من ذلك هو دعوى اشتقاق مكمود من أكمده ، وهي مرفوضة أصلًا ، فإنّ أكمده مفعوله « مُكْمَد » لا محالة ، والمكمود من كَمَدَه ، ولا عبرة بعدم إثباته في المعاجم كنظائر له ، فما أغفلتْه شيءٌ وافر ، ولنا أن نستدل بالفرع على الأصل دون اللجوء إلى المخارج النّحويّة المتكلّفة .

ص — ملقوحة . جاء في (المصباح) : « ألقَحَ الفحل النّاقة . . فهي ملقوحة » على غير قياس . وهي عند أبي عُبَيْد من قولهم : لُقِحت ، كالمحموم من حُمّ ، والمجنون من جُنّ . وعند ابن الأثير في (النهاية) من : لَقِحَتِ النّاقة ، وولدها ملقوح به ، إلا أنهم استعملوه بحذف الجارّ ، والناقة ملقوحة . وأجراها الجوهري على قياسها ، قال : « المَلاقح : الفحول الواحد ملقح ، والملاقح أيضاً : الإناث التي في بطونها أولادها ، الواحدة مُلْقَحَة ، بفتح القاف » . ولا ريب في أن ملقوحة من لقحته ، لا من ألقحها . وفي (لسان العرب) : « قال الأزهريّ : في قول أبي النّجْم :

وقد أجَنَّتْ علقاً ملقوحا

« يعني : لقحته من الفحل ، أي : أخذته » .

ق — أملأه الله فهو مملوء . قال الجوهري في (الصّحاح) : « والمِلْأَة ، بالضمّ ، مثال المتعة : الزّكام ، ومُلِيء الرجل ، وأملأه الله ، أي : أزكمه ، فهو مملوء ، على غير قياس ، يحمل على : مُلِيءَ » . ومثل هذا في (لسان العرب) و (تاج العروس) . ولاريب أنّ القول بحمل مملوء على : مُلِيءَ ، معناه نفي صفة الشّذوذ عنه ، ومُلِيء يستلزم وجود ملأه كأملأه ، وهو عند سيبويه مما استغني بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرّباعيّ ، ولكنّ ذلك لا يمنع منه متى احتيج إليه ، لأنه قياس في العربيّة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ر – أنبت الله النبات فهو منبوت . ذكره الجوهريّ في (الصّحاح)، وقال : هو « على غير قياس » . وذكره المجد في (القاموس المحيط) بإسقاط هذه العبارة ، وأعادها الزّبيديّ في شرحه مصرحاً بنسبتها إلى الجوهريّ . وأهمله ابن منظور في (لسان العرب) جملةً في (ن ب ت) ، وذكره في (س ر ر) استطراداً عن ابن سيدَهْ ، وجاء « المنبوت » وفعله في عبارته مصحَّفَيْن بالثاء : « المثبوت » و « أثبته » ، قال : « والمثَلُ الذي جاء : « كلٌّ مُجْرٍ بالخلاء مَسَرٌّ » ، قال ابن سيده : حكاه أفّار بن لَقيط ، إنّما جاء على توهُّم « أسَرّ » ، كما أنشد الآخر في عكسه :

وبلد يُغضي على النّعوت يُغضي كإغضاء الرّدى المثبوت (؟)

أراد : « المثبت »(؟) ، فتوهم : « ثَبَتَهُ » (؟) ، كما أراد الآخر « المسرور » فتوهم أَسَرَّهُ » .

وزعمُ التوهُّم هذا ، تعليلٌ جديد يقرّره ابن سِيدَهْ ، وقد قلت مافيه الكفاية في الكلام على : « سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ » . وقد عوَّدَنا ابن سيده توجيهَ نظائر هذا اللفظ – كما سبق – بأنها على طرح الزائد . فما عدا ممّا بدا؟ ولو كان له ولنظرائه من اللغويين منهج علميّ متَّبَع ، لجرى على سَنَنه ، ولم يعدّد صور التعليل والتوجيه في الألفاظ المتماثلة . وأعيد هنا ماقلته في « سره فهو مُسَرٌّ » : إن « المنبوت » يستلزم « نبته » بمعنى « أنبته » لا محالة ، حقيقةً لا توهُّماً ، لكنّ أصحاب المعاجم أثبتوا الفرع وأهملوا الأصل ، ولذلك نظائر كثيرة ، ولنا أن نستدلّ بالفرع على أصله ، ونستهدي بالوصف إلى فعله ، وهو مذهب اعتمده أبو عليّ الفارسيّ وابن جنّي ، ونُقرّهما عليه لوجاهته .

ش – أهمّه فهو مهموم . ذكره السّيوطي في (المزهر) عن (الغريب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المصنَّف) لأبي عُبيد في جملة ألفاظ من هذا الضرب ، ولفظه : « .. وأهمَّه الله من الهمّ ، وكل هذا يقال فيه « مفعول » ، ولا يقال « مفعل » . ، ولم أجد النّص على شذوذه في (الصّحاح) و (لسان العرب) و (القاموس المحيط) و (تاج العروس)، وإنما ذكرفيها « هَمَّهُ الأمر ، وأهمّه : إذا حَزَنَهُ وأقلقه » ليس غير ، من الأول يقال : مهموم ، ومن الثاني : مُهَمّ قياساً . غير أنّه يظهر من شيوع « مهموم » في مستعمل الكلام أنّهم اكتفوا به عن الاشتقاق من الرّباعيّ ، ولو أرادوه لساغ لهم ، لأنّه قياس في العربية .

ت ـ أهنَّه الله فهو مهنون ، من الهُنانة ـ بضمّ الهاء وتخفيف النون ـ وهي الشحمة في باطن العين تحت المُقلة ، وبقية المُخّ . ذكره الجوهري في (الصّحاح) ، وأحمد بن فارس في (المجمل) ، وابن منظور في (لسان العرب)، والمجد في (القاموس المحيط) ، ولم ينصوا على شذوذه لظهوره ، ونصّ عليه الزّبيدي في (تاج العروس) بأنه كأحمّه فهو محموم ، وقال : « وله نظائره. وقد بينت الرّأي في « أحمه فهو محموم » ونظائره ، وماقلته فيها أقوله في هذا.

ث ـ أوجده فهو موجود . في (لسان العرب) : « وُجِد الشيء عن عدم فهوموجود، مثل: حُمَّ فهو محموم « وأوجده الله ، ولا يقال : وجَدَه ، كما لايقال: حَمَّهُ » ، وفي (تاج العروس) : « وأوجد الله الشيء من العدم ، فَوُجِد ، فهو موجود : من النّوادر ، مثل : أجنّه الله ، فجُنَّ ، فهو مجنون » .

يلاحظ أنّ الأوّل بنى « الموجود » على « وُجِدَ » لما لم يُسَمّ فاعله ، قياساً على « حُمَّ فهو محموم » ، ولم يربطه بـ « أوجده » ، ومنع « وَجَدَه » بمعناه كما منع « حَمَّه » . والثاني جعل « وُجِد » مطاوعاً لِـ « أوجده » وبنى منه « الموجود » ، وقرّر ندرته أي شذوذه ، كأنّه لم يبرح يلاحظ صلته بالرباعي واشتقاقه منه ، وهو تناقض واضح . والصحيح في هذا مذهب سيبويه ، وهو أن « جُنَّ » ونحوه إنّما بُني على « جننته » ، لا على الرّباعيّ ، واستغني

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرّباعيّ ، فالصلة بين « الموجود » و «أوجده» على هذا منقطعة من حيث الاشتقاق ، كما أنّ قوله بالاستغناء عن البناء على الرّباعي ليس مؤدّاه حظرَه ، ولكلٍّ موضع في الكلام .

خ – أودعه فهو مودوع . ذكره ابن جني في (الخصائص) عن شيخه أبي عليّ الفارسي ، قال : « ومثله [مثلُ : أحبّه وأجنّه وأزكمه . .] ماأنشدناه أبو عليّ من قوله :

إذا ما استَحَمَّتْ أرضُه من سمائه جرى وَهْوَ مودوع وواعدُ مَصْدَقِ

قال : « وهو من : أودعته ، وينبغي أن يكون جاء على : وُدِعَ » .

أقول : هذا البيت قائله خُفَاف بن نُدْبَة ، وفي لفظ : « مودوع » فيه ـ ثلاثة أقوال :

الأوّل أن معنى « مودوع » : متروك ، لايُضرب ولا يزجر . وهو تفسير الجوهريّ .

الثاني أنّه هاهنا من الدّعة التي هي السكون ، لا من الترك ، أي : أنّه جرى ولم يَجْهَد . وهذا قول ابن بَرّي ، ويقال من هذا المعنى : ودع يدع دَعَةً ووداعةً ، وودعه فهو وديع ووادع . وقال ابن بُزُرْج : فرس وديع ومودوع ومُودَع .

الثالث أنّ وَدَعَه أي تركه فهو مودوع ، على أصله . وهذا القول ، وهو ينسب إلى ابن جني كما في (لسان العرب) ، مبنيٌّ على إماتة هذا الفعل وما يَتَصرّف منه ، فلا يقال : وَدَعَه يدعه وَدْعاً ، ولكن يقال: تركه يتركه تركاً ، ولا : دَعْ ، ولكن : أترُكْ ، ولا وادع ومودوع ، ولكن : تارك ومتروك ؛ وأن ماجاء منه في الشعر ضرورةٌ . وذلك قول

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

باطل مُطَّرَح ، كيف وقد ورد كل ذلك في أفصح الكلام ، في القراءات والحديث ، كما ورد في الشعر القديم جاهليّه وإسلاميّه ؟

فأمّا في القراءات ، فقراءة عُرْوَة بن الزُّبير قولَه تعالى في « سورة الضحى / الآية ٣ » : ﴿ ماوَدَعك رَبُّك وماقلا ﴾ بتخفيف الدّال ، أي : ما تركك ربك ، وهو بمعنى « وَدَّعَك » في القراءة الأخرى .

وأمّا الحديث ، فقول النبيّ عليه الصّلاة والسّلام : « لَيَنْتَهِيَنَّ أقوام عن وَدْعِهم الجُمُعات ، أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم » ، أي : على تركهم الجمعات والتخلّف عنها .

وأمّا الشعر ، فمنه قول أبي الأسْوَد الدُّؤَليّ ، ويروى ببعض الاختلاف لأنس بن زنيم الليثي ولسُوَيْد بن أبي كاهل أيضاً :

ليت شِعري عن خليلي ماالذي غاله في الحُبّ حتى وَدَعَهْ

أي : تركه . وقول الآخر :

فسعى مَسْعاتَهُ من قومه ثم لم يُدرِك ولا عجزاً وَدَعْ

أي : ترك . وقول مَعْن بن أَوْس :

عليه شريب ليّن وادِع العصا يساجلها حَمّاته وتساجِلُهْ

أي : تارك العصا . ومثله قول الآخر ، أنشده أبو علي الفارسي نفسه في (البصريات) :

فأيّها ما أتبعنّ ، فأنني حزين على ترك الذّي أنا وادعُ

ثم قول خُفاف بن نُدْبة ، الذي أنشده أبو علي أيضاً فيما حكاه ابن جني :

إذا ما استحمّتْ أرضُه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مَصْدَق

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أي : متروك ، على تفسير الجوهري، وفعله : وَدَعَهُ ، لا أودعه ، وبه يظهر خطأ أبي علي الفارسي في بنائه له على : وُدِعَ .

* * *

٧ - جاء في (المزهر) « لم يأت اسم المفعول من « أفعل » على « فاعل » إلا حرف واحد ، وهو قول العرب : أَسَمْتُ الماشية في المرعى فهي سائمة ، ولم يقولوا : مُسامة قال تعالى : ﴿فيه تُسيمون﴾ ، من : أسام يُسيم ». واستظهر السيوطي على تخريجه بقول ابن خالويه : « أحسب المراد : أَسَمْتُها أنا ، فسامت هي ، كما تقول : أدخلته الدار فدخل فهو داخل » .

ودعوى أن العرب لم يقولوا « مُسَامَة » ليست بسليمة ، وما خاله ابن خالويه في تحريرها ليس بالذي يركن إليه .

أما الدعوى فتحريرها أن « سائمة » لفظ مشتق ، وكذلك « مسامة » لفظ مشتق أيضاً ، وكلاهما يجري عليه من الحكم ما يجري على المشتقات في كلام العرب على إطلاقه بلا منع ولا قيد ولا شرط ، ولا يركن في ذلك إلى السماع ، لأن تعرُّف كل لفظ تنطقه العرب من طريقه متعذر وممتنع عقلاً وعرفاً ، ومن المجازفات الباردة أن يقال غير هذا .

وأما تخريج ابن خالويه ، فإنه إنما تكلم فيه على « سام » الثلاثي اللازم وما يشتق منه ، لا على « أسام » الرباعي المتعدي ، فجعل الثّاني مطاوعاً للأول ، وخرج إلى الاشتقاق منه ، تاركاً « أسام » جانباً لتعلق ذهنه بصورة الدعوى وحسبانه اياها سليمة ، فما زاد على أن فسر الماء بعد الجهد بالماء .

والأمر في المشتقات إنما يرجع في جملته إلى القياس دون السماع ، وما يخص السماعَ إنما هو الفعل . وفي هذه المادة نجد العرب قد قالوا : « سامت الماشية ، إذا رعت حيث شاءت » وأجروا اسم الفاعل منه على قياسهم فقالوا « سائمة » ثم توسعوا فيها فأطلقوها اسماً لما يرعى من الإبل والخيل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والغنم .. وسمّوا الموضع الذي تسومه أي ترعاه ولا تبرح منه « المَسامَ » ، وهو قياس أيضاً . ثم احتاجوا عند إرادتهم إخراجها إلى الرعي ، الى تعديته فقالوا أسامها إسامةً ، وسوّمها تسويماً ، ومجيء اسم المفعول منها في كلامهم « مُسامَة » و « مُسَوَّمة » قياساً مطّرداً لا تَوَقُّف فيه ولا يطلب فيه السماع . وقد جاءت « المُسَوَّمة » في قوله تعالى في « سورة آل عمران/الآية ١٤ » : ﴿والخيلِ المُسَوَّمةِ﴾ وفسرت تفسيرين : المرسلة للرعي، والمعلَّمة ذات الغُرَّة والتحجيل .. هذا هو كلام العرب ومنطقه .

— ٤ —

تلك هي جملة ما أصبته في دواوين اللغة وكتب النحو من المشتقات، التي زعموها جاءت شواذّ على غير القياس ، في بابي اسم الفاعل واسم المفعول، ويلحق بها ما فاتني منها فترد إلى القانون الذي أجريته عليها ، انطلاقاً من مراعاة أصلين اعتمدتهما فيما تدارسته ، وأقمت عليهما عمود البحث والنقاش والتوجيه.

فأما **الأصل الأول** ، فهو هذ القانون اللغوي العام الذي استقر في فطرة العرب ، وصدروا عنه في كلامهم ، تصريفه وإعرابه ، سجيةً وطبعاً ، وأجروه في ذلك قياساً مطرداً لا يتوقف ، بقوة الطبع ورهافة الحس ، وتأبّت سلائقهم الانحراف عنه كما رويت في صدر البحث من شواهده ، من حديث أبي عُمر الجَرْمي مع الأعرابي الذي أراد امتحان فصاحته قبل أخذه اللغة منه تحرياً للفصيح الصحيح ، والتزاماً للأمانة ، على جاري سنة علماء العربية الثِقات الأمناء في صدر عهود الرواية .

وأما **الأصل الثاني** فهو التهدّي الى الأصول التي لم تدون في دواوين اللغة ، وفي هذا كلام يطول ، بالفروع التي وردت في كلام الفصحاء من طريق الروايات الصحيحة ، والبناء عليها فيما أوردت وناقشت من مزاعم الشذوذ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد تنبه الى هذا الأصل أبو علي الفارسي من أئمة اللغة في المائة الرابعة الهجرية ، وحكاه عنه تلميذه ابن جِنّي إذ قرر « أن الفرع يدل على أصله ، والوصف يهدي الى فعله ، فإذا صحت الصفة فالفعل حاصل في الكف » أو كما قال . ولكن العجيب أنهما لم يطبقاه قط ، ولم يستفيدا منه في تخريج بعض ما عنّ لهما من هذه الألفاظ ، فتسكعا كأمثالهما فيما تسكعوا فيه من بُنَيَّات الطريق ، وأخذا فيما أخذ فيه غيرهما يضربان ذات اليمين وذات الشمال ، وتعثرا كما تعثروا ، إذ لم يسلكوا الجَدَدَ ليأمنوا العِثار ، وانتشرت أقوالهم في ذلك على مناحيَ شتى ، وقد أرادوا المخارج فوقعوا في المحارِج ، ولم يلتقوا فيها ـ وما عرضوا له أشباهٌ متماثلة ـ على رأي بعينه ، يزيح عنها العلة ويُرْجِعها إلى نِصابها ، بل ربما قالوا قولاً في لفظ ثمّ قالوا خلافه في نظيره ، فما زادوا مزاعم الشذوذ إلا تهويشاً وتشويشاً وتعقيداً . وقد بسطت ذلك بسطاً ، وما أقول هذا القول افتئاتاً أو عجرفة ، فما بي ـ ولله الحمد ـ شيء من هذا ، وهذه أقوالهم بين أيدينا ، قريبة من نظرنا ، وما في العهد بها من قِدَمٍ فتُنسى !

ولعل اتّباعي هذين الأصلين قد هداني لإتيان الأمر من بابه ، ودخوله مستأذناً غير واغل ولا متجرىء ، وأبلغني ما قصدت إليه : من ازاحة العلل التي أُلحقت بهذه الطوائف من ألفاظ « العربية » وابطال القول بشذوذها ، وإدخالها كلها جمعاء في القانون الذي يجري على أمثالها . وهو مطلب أرجو أن تتلاحق نظائره ، لإبراز عبقرية هذه « العربية » العظيمة ، وأستغفر الله من الزلل ، وعليه قصد السبيل .

بغداد : محمد بهجة الأثري

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net